القبس
الثلاثاء ١٩٩٨/٤/٢١ - العدد ٨٩١٩

# حكومة بلا امرأة

بقلم: حمد محمد المرعي

كنا نتوقع، كما توقع الكثيرون، مشاركة المرأة في هذه الحكومة، خصوصا بعد ان خذلنا مجلس الامة الكويتي، (ولا نعرف اذا كان ذلك بأسباب كونه كويتيا وليس كويتية او لكونه مجلس امة وليس مجلس تعدد الحريم) وذلك في احقاقها (ولا نقول اعطائها) حقها في الانتخاب والترشيح اللذين حفظهما لها الدستور. وحيث اننا لا نستغرب لمجلس كهذا ان لا يرتقي بتفكيره ومسؤولياته بدل ان يهدر معظم وقته وطاقات البلد واموالها على مسائل هامشية لا تشبع ولا تغني من جوع، الا اننا لنستغرب من الحكومة، حين حانت لها الفرصة لوضع النقاط على الحروف، وبخاصة بعد تلك الزوابع والعواصف المفتعلة والتي تحقق عن طريقها تغيير بالحكومة السابقة.. ان تساير الامور وتتهيب المواجهات.

والان وقد بدأ التكوين الوزاري الجديد يتولى مسؤولياته، فانه من الضروري النظر لبعض الامور بجدية وتجنب حالات عدم الاستقرار او الاسترخاء او التهميش لما لا يجب ان يهمش، فالوضع والوقت والاحوال كافة ضدنا وليست معنا، سواء كان ذلك سياسيا او اقتصاديا او اجتماعيا او حتى امنيا. ونحن هنا لا نحاول تصفيف الكلام او بناء القوافي، ولكن نود ان نحدد وبالذات ما حدث لوزارة الصحة وكل من وزارتي التربية ووزارة التعليم العالي في التشكيل الحكومي الجديد. فحين كانت ووزارة الصحة خالية من وزير دائم لفترة لم تكن بالقصيرة، وكانت كل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي يرأسها وزير لم يتهيأ له ان يعرف مدى اقامته فيها، حيث كانت الوزارة وكما يعرف الجميع او يردد تصريحا او تلميحا، خلال العامين الماضيين شبه مؤقتة وشبه مشلولة قبل عودة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، عافاه الله، من رحلة العلاج الطويلة.

انه لمن المنطقي ان يستنتج ان ما حدث قد لا يكون الا دليلا على الاهتمام من عدمه لاهم ثلاثة مرافق تتصل بما هو من اهم الخدمات، ان لم تكن اهمها اطلاقا، حيث انها تتعلق بالامور الصحية والتربوية والتعليمية (وبأي ترتيب تشاء). فان كان الامر كذلك، فان هذا لا يؤكد الا احد امرين لا ثالث لهما: اما ان يكون نتيجة تلخبط الاولويات (ونرجو ان نكون على خطأ هنا لانه لامر مفجع بعد كل هذه الاعوام والظروف التي مررنا بها). او ان يكون نتيجة «خربطة» المفاهيم وان الجميع مقتنع ومستكفٍ بانه بالشعارات يمكن خلق مجتمع معافى وان التشدق بالانجازات، غير الملموسة او حتى المحسوسة، ما هي الا من دلالات المجتمع المتربي والمتعلم. وفي كل الاحوال، فالمحصلة النهائية لا يمكن الا ان تنعكس على مدى مصداقية هكذا اسلوب في التعامل مع المهام ذات الاهمية.

ولهذا، وحيث ان الوقت (والى الان فقط) ليس متأخرا، بدليل ان السلطة نفسها قد اخذت حيطتها بوضع اثنتين من تلك الوزارات الثلاث تحت رعاية وزير بالوكالة (التربية والتعليم العالي)، وحتى لا يكون الحال من المحال وتتسرب ضد بعض التوجهات ذات الافاق الضيقة، ولئلا تتمكن بعض الفئات من تكوين مخطط لا ترى السلطة منه مخرجا غير المساومة وتكوين التحالفات الهشة التي لا يمكن الا ان تنحدر بالبلاد من سيئ الى اسوأ، او بقول اخر حتى لا تميّع الامور اكثر مما هي مائعة ولئلا تهمش اكثر مما هي مهمشة، فعليه ان الوقت قد حان لاتخاذ القرار الجاد. وان لا يتخذ مثل هكذا قرار الا باسلوب ونمط مغاير لما هو متبع والانفكاك عما عُوِّدنا عليه من نهج في تخريج مثل هذه القرارات في كذا وكذا حالات. فكل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي مناط بها تهيئة اجيال الكويت الناشئة.

ولولا ان حظيت كل من تلك الوزارتين بوكيلين من ذوي الكفاءة والقدرة على تحمل الاعباء الملقاة عليهما وتقديرهما بالفعل لا بالقول للمسؤوليات والمهام المناطة بهما، لقلنا على جيلنا الناشئ الف سلام. فاللعب او الاستهانة بمستقبل هذه الاجيال يعتبر من المحرمات الشرعية وتعد جريمة وطنية ليس بعدها من جريمة. ويجب ان لا تنال هذه الاجيال ما نالها من مساس بمواردها الاقتصادية المستقبلية. وذلك كما حصل لصندوق الاجيال القادمة الذي اصبح اسما اكثر مما هو مسمى، او كما يحصل من استنزاف للثروات ارضاء لجشع البعض او ما هناك من اخطاء سياسية واجتماعية واقتصادية والاصرارعلى تغييب الحكمة الفطرية، مما ادى الى ان تكون البلاد كما هي الان: ترضخ تحت معاول الهدم وفؤوس الخراب.

وحيث ان الامر ليس متأخرا وكل من وزارتي التربية والتعليم العالي مازالتا شاغرتين، فلماذا لا تسلم حقيبتهما لامرأة من ذوات الكفاءة والاختصاص والمقدرة؟ ومع ان هناك العديدات ممن تتوافر لديهن هذه الصفات، الا انه لا يغيب عن البال شخص الاستاذة الدكتورة رشا الحمود الصباح. هذا اذا كان لديها الاستعداد لاكمال مسيرتها في الانجاز وخدمة بلدها العزيز كما كانت دوما وكما عودتنا عليه. ونحن على يقين بان توزير مثل هذه الطاقة وهذا العقل المتفتح مقرونا بالكفاءة والشخصية لهو مكسب ايما مكسب وخاصة لوزارتي التربية والتعليم العالي.

وللحديث صلة.